

بيان الشرع في لحوم الحيوان والطيور

أ.د/ على جمعة محمد(*)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين ، وصحابته أجمعين .. ،

وبعد

للطعام في حياة الإنسان مكانة كبيرة لا يغفل عنها عاقل ، فهو سبب بقائه حيا بحيث لو تركه لهلك ، وتتضح رحمة الله سبحانه وتعالى بالإنسان بأنه أباح له أن يأكل حتى يعيش ، ليس هذا فحسب بل أمره سبحانه بالحفاظ على حياته وبالأكل حتى يعيش ، ليس هذا فحسب بل جعل علاقة الإنسان بالأكل علاقة ميل وشهوة أودعها النفس البشرية لا يمكن دفعها ، إذ لو أنه سبحانه جعل العلاقة بين الإنسان والطعام علاقة أمر شرعي قد يعصى الإنسان ربه ويهلك نفسه ففاضت رحمته على البشرية وجعلته أمرا طبعيا جبليا لا دخل للإرادة فيه فكان سبحانه أرحم بهم منهم وهو أرحم الراحمين ﴿وَيَذَعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾^(١) .

قصة أول ابتلاء للبشر :

الابتلاء بالنهي عن أكل محظور عينه الله هو أول امتحان امتحن الله به البشرية متمثلة في آدم عليه السلام وحواء إذ لم يكن مكلفين غيرهما وقتئذ

(*) الأستاذ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر القاهرة.

(١) الآية : ١١ سورة الإسراء

فكانا هم البشرية كلها ، والعصيان بالأكل من المحظور هو أول معصية في حق الله اقترفتها البشرية متمثلة في آدم عليه السلام وحواء ، وقصة الابتلاء الأولى ذكرها الله في أكثر من موضع في الكتاب العزيز ونتعرض بذكر موضع واحد من هذه المواضع قال الله تعالى : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ * فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفَفَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ۝﴾ (١)

فيتضح لنا من هذه القصة مدى رحمة الله بآدم إذ حرم عليه شجرة واحدة وأباح له باقي شجر الجنة وبهذا المعنى الجميل فهو رحيم بالبشرية من ذريته إذ جعل المحرم عليهم قليلا محصورا حتى يسهل عليهم الامتثال لشرعه وأباح لهم ما بقي على الأرض حلالا طيبا فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (٢) وقال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (٣) فالكون مائدة الرحمن خلقه لغرض الإنسان منها وخلق الإنسان لعبادته سبحانه وحده.

(١) الآية : ١٩ : ٢٢ سورة الأعراف

(٢) الآية : ١٦٨ سورة البقر

(٣) الآية : ٣٢ سورة إبراهيم

من هنا تتضح أهمية موضوع بحثنا وهو (بيان حكم الشرع في لحوم الحيوان والطيور) فالحيوانات والطيور جزء من الأطعمة التي خلق الله الإنسان مشتهيها لها فهو سيقبل عليها لا محالة لأن الله خلق فيه تلك الغريزة وجبله على الرغبة في أكلها.

ولأن الله كرم بني آدم على سائر خلقه قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١) ففضل الله الإنسان على سائر المخلوقات ، بأن علمه آداب استفراغ تلك الشهوات في شرائعه ، فلم تكن كل الأعيان يجوز استفراغ الشهوة فيها ولم تكن كل الأزمان يجوز استفراغ الشهوة فيها وبهذا التحكم في كيفية تفريغ الشهوة يتحقق الرقي الحقيقي للجنس البشري على سائر المخلوقات كما أرادهم خالقهم سبحانه وتعالى.

وهذا يقرر لنا حقيقة أخرى هي أن كل شيء حرمه الله على الأرض إما لخبثه وإما لترقية النفس البشرية بإعلاء قدرتها على تهذيب شهواتها فتلك رحمة كبرى يقول الله سبحانه وتعالى في هذا المعنى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ يَجْعَلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) .

(١) الآية : ٧٠ سورة الإسراء

(٢) الآية : ١٥٧ سورة الأعراف

ولحوم الحيوانات والطيور والأسماك من الأطعمة التي تدخل أغلب بيوت المسلمين إن لم تكن كلها ، فالعلم بأحكام الشرع فيها أمر يحتاجه أغلب المسلمين إن لم يكن كلهم ، وفي هذا البحث سنتعرض بالحديث عن أحكام أكل الحيوانات والطيور في الشرع من حيث ذواتها

فلن نتعرض لأحكام ما يعتري هذه الحيوانات والطيور من أحوال كالذكاة والصيد والموت ، وكذلك تغذي الحيوان والطيور بالعدرة والنجاسات فكل هذه الأحوال لها مباحث أخرى وليست في ما نحن بصدده ، وأما ما نحن بصدده أحكام الحيوان والطيور من حيث هو نفسه هل مأكول أم غير مأكول أم مختلف عليه.

وينقسم البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : " ما لا يحرم أكله من الحيوانات والطيور باتفاق "

الفصل الثاني : " ما يحرم أكله من الحيوانات والطيور باتفاق "

الفصل الثالث : " المختلف في حله وحرمة من الحيوانات والطيور "

الفصل الأول

ما لا يحرم أكله من لحوم الحيوان والطيور والأسماك باتفاق

ويشتمل هذا الفصل على ذكر الحيوانات والطيور والأسماك وحتى الحشرات التي أجمع علماء الأمة على حلها وجواز أكلها كما يندرج أيضا في هذا الفصل المكروه وحتى لو اتفق العلماء على كراهته لأنه يدخل في نفس القسم (ما لا يحرم أكله) فالمكروه تنزيها لا يحرم باتفاق. وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول

ما لا يحرم أكله من الحيوانات البرية باتفاق

الحيوان البري : هو الذي يعيش في البر دون البحر وهو منه الأهلي والوحشي ، والوحشي منه المفترس وغير المفترس.

وفسيما يلي ذكر الحيوانات البرية التي يجوز أكلها باتفاق بين جميع علماء الأمة وهي :

(١) الأنعام (الإبل - البقر - الغنم)

(٣) الأرنب

(٤) الظباء

(٥) البقر الوحشي

(٦) الحمار الوحشي

(٧) الوعل

(٨) الخيل : (منه العتيق — البرذون — الهجين — المقرف)

الحيوانات السابقة يجوز أكلها بإجماع المسلمين ومن الأدلة التي استند عليها العلماء في إباحتها قوله سبحانه «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْقُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَلْهِ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^(١) وهذا دليل عام وأما ما يتعلق بالتفصيل ففيما يلي

فالأنعام مباحة لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا بِالْعُقُودِ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا»^(٢) ولأن الأنعام من الطيبات ، ولم يزل الناس يأكلونها ويبيعون لحومها في الجاهلية والإسلام.

والأرنب : مباح لحديث أنس قال: «أنفجنا أرنباً عن الظهران فأدركتها فأخذتها فذهبت بها إلى أبي طلحة فذبحها وبعث بكتفها وفخذها إلى رسول الله ﷺ فقبله»^(٣).

وأما الخيل فمنه العتيق الذي (أبواه عربيان) والبرذون (أبواه أعجميان) والهجين (أبواه عربي وأمه أعجمية) والمقرف (العكس) وكل هذه الأنواع يجوز أكلها باتفاق علماء الأمة لما روي جابر ؓ «نهى رسول الله ﷺ يوم

(١) الآية : ١٤٥ سورة الأنعام

(٢) الآية : ١ سورة المائدة

(٣) متفق عليه

بيان الشرع في لحوم الحيوان والطير

د/ علي جمعة محمد

خبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل»^(١) ، ولكن هناك تفصيل في من لم يحرم لحوم الخيل فمن جوز أكل لحم الخيل مطلقا دون كراهة كالشافعية والحنابلة ، ومن جوز مع الكراهة كالمالكية والأحناف وقال أبو حنيفة : يأثم بأكله ولا يسمى حراما واحتج بقوله «والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة»

(١) متفق عليه

المبحث الثاني :

ما لا يحرم من الطيور باتفاق

وفيما يلي ذكر الطيور التي يجوز أكلها باتفاق:

- (١) الدجاج (٢) الكركي
- (٣) البط (٤) القنابر
- (٥) الدراج
- (٦) الحمام : ومنه (القمرى) — الدبسي — اليمام — الفواخت — الورشان —
الجوازل — الحجل — القطا — الرقاضي
- (٧) الغرنيق
- (٨) الأوز
- (٩) غراب الزرع
- (١٠) العصافير : ومنها (الصعوة والزرزور والنغر والحمرة)

كل هذه الطيور يجوز أكلها بإجماع المسلمين بلا كراهة والأدلة التي يستند عليها المسلمون في إباحة هذه الطيور دليل الآية العامة "قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" ^(١) وكون هذه الطيور من الطيبات التي أحل له لنا بقوله "ويحل لهم الطيبات" ^(٢).

(١) الآية : ١٤٥ سورة الأنعام

(٢) جزء من الآية : ١٥٧ سورة الأعراف

المبحث الثالث

ما لا يحرم أكله من حيوان البحر باتفاق

السمك :

وبحله أجمع المسلمون لقوله تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِيرَ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(١) ولحديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : «أحلت لنا ميتتان ودمان ، أما الميتتان فالحوت والجراد ، والدمان الكبد والطحال»^(٢).

(١) الآية : ١٤ سورة فاطر

(٢) رواه الشافعي والبيهقي.

المبحث الرابع

ما لا يحرم أكله من الحشرات باتفاق

الحشرات قد تطلق لغة على الهوام فقط ، وقد تطلق على صغار الدواب كافة مما يطير أو لا يطير . والمراد هنا المعنى الثاني الأعم . والحشرات تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ما له دم سائل ومن أمثلته : الحية ، والفأرة ، والخلد ، والضب ، واليربوع ، وابن عرس ، والقنفذ . والقسم الثاني ما ليس له دم سائل ومن أمثلته : الوزغ ، والعقرب ، والعظاءة ، والحلزون البري ، والعنكبوت ، والقراد ، والخنفساء ، والنمل ، والبرغوث ، والجراد ، والزنبور ، والذباب والبعوض .

ذكر ما لا يحرم باتفاق من الحشرات

(١) الجراد :

وهو مباح بالإجماع لحديث ابن أبي أوفى " غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل معه الجراد " (١) ولحديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : " أحلت لنا ميتتان ودمان ، أما الميتتان فالحوت والجراد ، والدمان الكبد والطحال " (٢)

(١) رواه البخاري.

(٢) سبق ذكره.

الفصل الثاني

ما يحرم أكله باتفاق من الحيوان

ويشتمل هذا الفصل على كل ما حرم باتفاق من الحيوان فقط لأنه لم يتفق على حرمة شيء من الطيور والحشرات وحيوان البحر نظرا لأن مذهب المالكية يبيح كل الطيور ذوات المخلب وغيرها وكذلك يبيح كل الحشرات فكان هذا الفصل مبحث واحد وهو :

المبحث الأول

ما يحرم من الحيوانات البرية باتفاق

وقد سبق تعريف الحيوانات البرية في المبحث الأول في الفصل الأول وفيما ذكر ما يحرم باتفاق من الحيوانات البرية :

(١) الخنزير (٢) الكلب (٣) الحمار الأهلي (٤) البغل وحرمة الخنزير مجمع عليها ومستندهم فيها قوله تعالى " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ^(١) "

ولحم الكلب حرام وبه قالت الأئمة بأسرها إلا رواية عن مالك في الجزو كما ذكر النووي في المجموع ومستند تحريمهم فيه هذا حديث " الْكَلْبُ خَبِيثٌ خَبِيثٌ ثَمَنُهُ ^(٢) " وأنه من الخبائث وأنه له ناب.

وأما حكم أكل لحم الحمار الأهلي فهو حرام باتفاق الأئمة غير أن النقل عن مالك اضطرب ومستندهم فيه روي جابر رضي الله عنه " نهى رسول الله ﷺ يوم

(١) جزء الآية : ٣ سورة المائدة

(٢) رواه مسلم

خبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل ^(١) فقال النووي في المجموع " وَعِنْدَ مَالِكٍ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ فِي لَحْمِهَا ، أَشْهَرُهَا أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ شَدِيدَةٍ ، وَالثَّانِيَةُ حَرَامٌ وَالثَّالِثَةُ مُبَاحٌ .

غير أن ابن عبد البر في التمهيد قال أن مذهب مالك في الحمر الأهلية هو الحرمة وقال صاحب التاج والإكليل " وقال الباقي في كراهة أكل الحمر الأهلية وحرمتها روايتان والبغال مثلها .

وأما حكم أكل البغال : فهو حرام عند الشافعية والحنابلة والمالكية على اعتبار أن مذهبهم حرمة لحم الحمر الأهلية والأحناف إن كان مستندهم فيه حديث "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ" ^(٢) وأصل تحريمه عند الشافعية والحنابلة أنه متولد من مأكول اللحم وغير المأكول فهو يتبع أخس الأبوين عندهما أما الأحناف فعندهم التفصيل لأن المتولد عندهم يتبع أمه ولا يتبع أخس الأبوين فإن كان البغل أمه فرسة كان حلالا عند الأحناف وإن كان أمه حمارة كان حراما عند الأحناف وعلى هذا فالمالكية إن اعتبرنا قولهم في الحمار الأهلي بالحرمة فمذهبهم مذهب الأحناف بهذا التفصيل وإن لم نعتبر قولهم بحرمة الحمار الأهلي فهو متولد من مأكول ومأكول ونقل صاحب التاج والإكليل القولين في البغل أيضا . وينسحب الخلاف بين الحنابلة والشافعية في جانب المالكية والأحناف في جانب آخر على كل متولد بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم .

(١) متفق عليه

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه

الفصل الثالث

ما اختلف في حكمه من الحيوان والطيور وحيوان البحر والحشرات

ويشتمل هذا الفصل على ذكر الحيوانات والطيور وحيوانات البحر والحشرات التي اختلف العلماء في حكم أكلها بين الحرمة والإباحة وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول

ما اختلف في حكمه من الحيوانات البرية

وقد سبق تعريف الحيوانات البرية في المبحث الأول في الفصل الأول وسوف نذكر في هذا المبحث الحيوانات المختلف على أكلها بين العلماء ربيان من تبني مذهب الحرمة ومن تبني مذهب الإباحة

ذكر الحيوانات البرية المختلف على حكمها

- (١) الأسد
- (٢) الفهد
- (٣) النمر
- (٤) الذئب
- (٥) الدب
- (٦) القرد
- (٧) الفيل
- (٨) الببر
- (٩) ابن آوى

(١٠) ابن مفترض

(١١) السنور الهرة

(١٢) السنور الوحشي

ذكر الخلاف :

كل هذه الحيوانات يحرم أكلها عند الجمهور فهي محرمة عند الأحناف والحنابلة وعند الشافعية وتكره عند مالك عدا ابن آوى وابن مفترض والسنور الأهلي والوحشي ففيهما خلاف عند الشافعية والصحيح الحرمة ومكروه عند مالك

(١٣) الوبر

(١٤) ابن عرس

(١٥) الدلدل

(١٦) السمور

(١٧) السنجاب

(١٨) الفنل

(١٩) القاقم

(٢٠) الحواصل

(٢١) الزرافة

ذكر الخلاف :

وكل هذه الحيوانات عدا الزرافة حلال عند الشافعية إلا أن فيها الوجهان والأصح إباحتها وكذلك عند الحنابلة والمالكية تباح أيضا وعند الأحناف الحرمة.

وحكم أكل لحم الزرافة : حلال عند الحنابلة والمالكية ويحرم عند الشافعية على الصحيح وفي حاشية البيجرمي على الإقناع في توضيح مذهب الشافعية في أكل لحم الزرافة يقول الشيخ البيجرمي : " وَهِيَ بَفَتْحِ الزَّايِ وَضَمِّهَا مُخَفَّفَةُ الرَّاءِ تُكْنَى أُمَّ عَيْسَى وَهِيَ حَسَنَةُ الْخَلْقِ طَوِيلَةُ الْعُنُقِ وَالْيَدَيْنِ قَصِيرَةُ الرَّجْلَيْنِ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ قُوَّتَهَا فِي الشَّجَرِ فَخَلَقَهَا كَذَلِكَ لِتَسْتَعِينَ عَلَى ذَلِكَ وَلَهَا رَأْسُ إِبِلٍ وَقَرْنَا بَقَرٍ ، وَجِلْدُ نَمِرٍ ، وَأُظْلَافُ ثَوْرٍ وَذَنْبُ ظَبْيٍ . وَإِذَا مَشَتْ قَدَمَتِ رِجْلَهَا الْيُسْرَى وَيَدَهَا الْيُمْنَى . وَهَذَا بَعْضُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كُلِّهَا وَهِيَ تَبْعَرُ أَيُّ رَوْثِهَا كَالْبَعِيرِ يَكُونُ بَغْرًا وَتَجْتَرُّ وَفِي طَبْعِهَا النَّاسُ وَالْوَدُّ لِلنَّاسِ ، قِيلَ : وَالزَّرَافَةُ فِي الْأَصْلِ هِيَ الْجَمَاعَةُ فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَوَلُّدِهَا مِنْ جَمَاعَةِ الْحَيَوَانَ لِأَنَّهَا مِنْ حَيَوَانَاتِ ثَلَاثِ مِنَ النَّاقَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، وَالْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، وَالضَّبْعَانِ . وَهُوَ ذَكَرُ الضَّبَاعِ فَيَقَعُ عَلَى النَّاقَةِ فَتَلِدُ حَيَوَانًا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فَيَقَعُ عَلَى الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ فَتَلِدُ مِنْهُ الزَّرَافَةَ وَقِيلَ مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ دَوَابِّ وَوَحُوشٍ مُخْتَلَفَةٍ ، يَقَعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ فَتَخْتَلِطُ مِيَاهُهَا فَيَخْلُقُ اللَّهُ مِنْهَا خَلْقًا مُخْتَلَفَ الشَّكْلِ وَأُنْكِرَ عَلَى قَائِلِ هَذَا دُونَ قَائِلِ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيُّهُمَا أَصَحُّ وَحُكْمُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ ا هـ ، دَمِيرِيٌّ وَرَدَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ وَقَالَ بَلْ هِيَ نَوْعٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ كَالْخَيْلِ وَغَيْرِهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَلِدُ مِثْلَهُ ا هـ . سَيُوطِيٌّ وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ . وَأَمَّا الزَّرَافَةُ فَهَلْ تَحِلُّ أَوْ لَا فِيهَا تَرَدُّدٌ وَالْأَصَحُّ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهَا تَحْرُمُ وَفِي الْعُبَابِ أَنَّهَا حَلَالٌ وَبِهِ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَصَوَّبَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ قِيلَ : إِنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ سَبْعِ حَيَوَانَاتٍ لِأَنَّ الزَّرَافَةَ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ لُغَةً ا هـ "

(٢٢) الثعلب :

(٢٣) الضبع :

ذكر الخلاف :

وحكم أكل لحم الثعلب والضبع : مباح عند الشافعي وأحمد وعند
مالك مكروه وعند الأحناف محرم

المبحث الثاني

المختلف في حكم أكله من الطيور

ذكر الطيور المختلف في الحكم عليها :

- (١) الصقر
- (٢) النسر
- (٣) البازي
- (٤) العقاب
- (٥) الشاهين

ذكر الخلاف

كل هذه الطيور من ذوات المخلب محرمة عند الجمهور وتكره عند مالك

- (٦) العنديل
- (٧) الحمرة
- (٨) الببغاء
- (٩) الطاووس
- (١٠) الغداف
- (١١) القعق

ذكر الخلاف :

هذه الطيور السابقة الأصح عند الشافعية الحرمة ومباحة عند الجمهور

- (١٢) ملاعب ظله
- (١٣) الهدد

(١٤) الصرد

ذكر الخلاف :

هذه الطيور الثلاث يحرم عند الجمهور أكل لحمها ويباح عند المالكية
(١٥) الشقراق: حكم أكل هذا الطائر الجواز على الأصح عند الشافعية
والحرمة عند الجمهور

(١٦) الغراب الأبقع : يحرم عند الشافعية ويباح عند الجمهور

(١٧) الغراب الاسود : يحرم عند الشافعية ويباح عند الجمهور

(١٨) الخفاش : يحرم عند الشافعية والحنابلة ويباح عند الأحناف

والمالكية

(١٩) اللفاف

(٢٠) الحدأة

(٢١) البغانة

(٢٢) اللقلق

(٢٣) الخطاف

(٢٤) السنونو

(٢٥) البوم

(٢٦) الرخم

(٢٧) الضوع

(٢٨) اللقاط

ذكر الخلاف :

كل هذه الطيور تحرم عند الشافعية والحنابلة وتباح عند الأحناف والمالكية

المبحث الثالث

المختلف في حكمه من حيوان البحر

في هذا المبحث تجد كل ما بقي من حيوان البحر عدا السمك مختلف في حكمه بين المذاهب الثلاثة ويمكن أن نحصر الخلاف دون أن نحدد أسماء تلك الحيوانات بما يلي :

عند الحنابلة والشافعية كل حيوان البحر حلال إلا الضفدع فإنه يحرم وعند المالكية كله حلال حتى الضفدع وعند الأحناف كله حرام عدا السمك.

المبحث الرابع

المختلف في حكم أكله من الحشرات

ومر تعريف الحشرات في المبحث الرابع في الفصل الأول ونحن هنا نبين من العلماء الذي أباح ومن الذي حرم الحشرات بإطلاق أو بتفصيل كما يلي :

كل الحشرات عند الشافعية والحنابلة مستخبئة محرمة سوى الجراد الذي خرج بالنص ودود الفاكهة والباقلا والخل وكل دود تولد من أي مأكول فإن كانت الديدان منفردة غير متولدة من مأكول حُرمت لأنها مستخبئة واليربوع والضب وأم حبيب فهي تباح عندهما وعند الجمهور. والقنفذ فيه وجهان عند الشافعية والصحيح أنه حلال وكذا المالكية يرون حله أما الأحناف والحنابلة فيحرمونه والصرارة فيها الوجهان عند الشافعية والصحيح حرمتها عندهم وعند الجمهور ولم تباح إلا عند المالكية.

أما الأحناف فكل الحشرات عندهم تحرم بدون استثناء حتى اليربوع والضب وأم حبيب

* وكل الحشرات عند المالكية مباحة غير محرمة

وغير ما ذكر من الحشرات هو حرام عند الجمهور مباح عند مالك

ومن هذه الحشرات

ذوات الإبر والسموم كالحية والعقرب والزنبور

ومنها الوزغ بكل أنواعه من (حرباء الظهيرة — العطاء)

ومنها النمل والذر ومنها الفأرة والذباب والخنفساء والقراد والجعلان وبنات وردان وحمار قبان والديدان.